

أصول الفتوى وخصائصها

إعداد: د. محمد توفيق رمضان البوطي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فإن مسألة الفتوى في عصرنا هذا تعدّ من أهم ما يجب على الأمة أن تعنى بشأنه وتنبه لخطورة ممارسته، سواء من حيث أهلية من يتصدى لها، أو من حيث القواعد التي يجب التزامها فيها .

ذلك أن الفتوى إخبار عن حكم الله تعالى في المسألة المطروحة. فما لم يكن من يتولى الفتوى على درجة من العلم تؤهله للإجابة عن المسألة المطروحة أمامه. وما لم يكن على درجة من التقوى والأمانة، فإن دين الله تعالى وحكمه سيكون عرضة للتضييع والتزيف والتحريف.

ولذلك فإننا نلاحظ أن كثيراً من أجلاء علماء الأمة، الذين عرفوا بتقواهم وورعهم، كانوا يتجافون عن منصب الفتوى، خشية أن يخطئ أحدهم في الحكم، فيكون مسؤولاً بسبب فتواه عن خطأ يرتكبه غيره.

وقد تحدث الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه المجموع عن شروط الفتوى وما يجب أن يتحقق في المفتي من المؤهلات فقال: (شَرَطُ الْمُفْتِي كَوْنُهُ مُكَلِّفًا مُسْلِمًا، وَثِقَةً مَأْمُونًا، مُتَنَزِّهًا عَنِ أَسْبَابِ الْفُسْقِ وَخَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ، فَقِيهَ النَّفْسِ، سَلِيمَ الدِّهْنِ، رَصِيدَ الْفِكْرِ، صَاحِبَ التَّصَرُّفِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، مُتَيَقِّظًا سِوَاءَ فِيهِ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَالْأَعْمَى، وَالْأَحْرَسُ إِذَا كَتَبَ أَوْ فُهِمَتْ إِشَارَتُهُ.

ثم قال: **وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ لَا تَصِحُّ فَتَوَاهُ، وَنَقَلَ الْخَطِيبُ فِيهِ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ .**

وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ لَهُ وَاقِعَةٌ أَنْ يَعْمَلَ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ، وَأَمَّا الْمَسْتُورُ وَهُوَ الَّذِي ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ وَلَمْ تُخْتَبَرْ عَدَالَتُهُ بَاطِنًا، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: جَوَازُ فَتَوَاهُ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَةَ الْبَاطِنَةَ يَعْسُرُ مَعْرِفَتُهَا عَلَى غَيْرِ الْقِصَاةِ، وَالثَّانِي: لَا يَجُوزُ كَالشَّهَادَةِ، وَالْخِلَافُ كَالْخِلَافِ فِي صِحَّةِ التَّكَاثُفِ بِحُضُورِ الْمَسْتُورِينَ). وبما أن العلماء جعلوا الفتوى ثمرة للاجتهاد، فقد اشترطوا فيمن يتصدى للفتوى أن يكون أهلاً للاجتهاد. وأهلية الاجتهاد قد اشترطت لها شروط معروفة في كتب الأصول.

من ذلك ما ذكره الإمام الغزالي في كتابه (المستصفى) عند بيانه للقطب الرابع من سفره القيم هذا الاجتهاد وشروط المجتهد فقال عند عرضه ل: (الْقُطْبُ الرَّابِعُ): [الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: فِي نَفْسِ الاجْتِهَادِ. وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ بَدَلِ الْمَجْهُودِ وَاسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ فِي فِعْلٍ مِنْ الْأَفْعَالِ, وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ كُلْفَةٌ وَجَهْدٌ, فَيُقَالُ: اجْتَهَدَ فِي حَمْلِ حَجَرِ الرَّحَا, وَلَا يُقَالُ: اجْتَهَدَ فِي حَمْلِ حَزْدَلَةٍ,]

ثم بين شروط المجتهد فاختصرها بقوله: (الرُّكْنُ الثَّانِي الْمُجْتَهَدُ وَلَهُ شَرْطَانِ . أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِمَدَارِكِ الشَّرْعِ مُتَمَكِّنًا مِنْ اسْتِثَارَةِ الظَّنِّ بِالنَّظَرِ فِيهَا وَتَقْدِيمِ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرِ مَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ عَدْلًا مُجْتَنِبًا لِلْمَعَاصِي الْفَادِحَةِ فِي الْعَدَالَةِ , وَهَذَا يُشْتَرَطُ لِجَوَازِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى فِتْوَاهُ فَمَنْ لَيْسَ عَدْلًا فَلَا تُقْبَلُ فِتْوَاهُ , فَكَأَنَّ الْعَدَالَةَ شَرْطُ الْقَبُولِ لِلْفُتُوى لَا شَرْطُ صِحَّةِ الاجْتِهَادِ .)

ثم أوضح معنى كونه محيطاً بمدارك الشرع، موضحاً المؤهلات العلمية التي لا بد منها في المجتهد، وذلك بإحاطته بما يجب أن يحيط به من القرآن والسنة، مما يتعلق بآيات الأحكام وأحاديثها. وكذلك الإجماع، فقال: (فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ مَوَاقِعُ الْإِجْمَاعِ حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ) وكذلك الأمر بالنسبة للقياس ومعرفته بأصوله وقواعده.

إن أمر الفتوى كان موضع اهتمام من علماء السلف، مما حدا بهم إلى التأكيد على الشروط التي يجب أن تتحقق فيمن يتولى الفتوى.

ونحن اليوم أحوج إلى ذلك، لأننا نرى المرأة على إصدار الفتاوى جزافاً غدت شأن كثير ممن ينتحلون صفة الدعاة أو العلماء؛ إما إرضاء لذي نفوذ، أو اتباعاً لهوى، أو طمعاً في الوصول إلى مغنم دنيوي. بل غدت دعوى الاجتهاد مطية لبعض المندسين الذين يريدون أن يتسوروا حصن هذا الدين ليقوضوا بناءه من داخله.

لذلك فإنه يجب على أهل العلم في هذا العصر أن يضعوا الضوابط الصارمة التي تصون ديننا من عبث العابثين وتشويه المحرفين، وغلو المتطرفين.

إن وجود هيئات علمية متخصصة تتولى أمر الفتوى أمر مفيد جداً لتحقيق هذا الهدف. ولكن بشرط أن تتكون هذه الهيئات نفسها من متخصصين أكفاء .

وبما أن بين الفتوى وأهلية الاجتهاد صلة وثيقة، فقد جعلت ورقتي في جزأين ، الأول منهما في أصول وضوابط الفتوى، والثاني : في خصائص الفتوى .

وتناولت في الجزء الأول أربع نقاط هي:

- 1- تحديد مجال الاجتهاد .
 - 2- بيان المقصود بكلمة (متخصصين أكفاء)
 - 3- بيان موقع الخبراء من هيئات الفتوى، و دورهم في الفتاوى التي تصدر عنها.
 - 4- مدى إمكان أن تصل الهيئة إلى رؤية واحدة في المسائل المطروحة، ومدى تقبل اختلاف أعضاء الهيئة في حكم المسائل المطروحة.
- أما مجال الاجتهاد فإنه في غير مورد النص، إذ لا اجتهاد في مورد النص، وكما نصت المادة (16) من مجلة الأحكام العدلية: (لا مساع للاجتهاد في مورد النص) ونفهم من كلمة النص معنيها، المعنى الأول : ما ورد فيه من الشارع بياناً لحكمه.

والمعنى الآخر : ما كان من الوضوح بحيث لم يعد قابلاً للتأويل. وهو ما ذكره الأصوليون في بيان درجات الوضوح في خطاب الشارع من الكتاب أو السنة. ومن ثم فإنه لا مجال لقبول رأي يصادم نصاً شرعياً بدعوى الاجتهاد.

وقد يجري الاجتهاد فيما ورد به للشارع خطاب، وإنما يكون الاجتهاد عندئذ في وجوه دلالة هذا الخطاب. وذلك عندما يكون ظني الدلالة على المعاني التي تفهم منه. فقد ذهب بعض الأصوليون إلى الأخذ بمفهوم المخالفة للنص، وذهب فريق آخر إلى عدم الأخذ به. وذهب بعضهم إلى أن دلالة اللفظ العام على أفراده قطعية، ومضى بعضهم إلى أنها ظنية... وتبقى أمثال هذه المسائل ضمن ساحة الاجتهاد.

ثم إن مجال الاجتهاد في عصرنا هذا يجب أن يكون في مستجدات القضايا، أي أن نبدأ من حيث انتهى السلف في اجتهاداتهم، لا من حيث ابتدؤوا . فإن القضايا التي فرغوا منها قد أشبعت بحثاً، ولم يعد ثمة ما يقتضي البحث فيها؛ سواء منها ما كان موضع اتفاق، أو كان موضع اختلاف. وقد وجدنا أن اختلافهم كان مظهر سعة ومرونة في طبيعة الخطاب الشرعي أو دلالاته.

لقد ترك السلف الصالح بين أيدينا ثروة علمية زاخرة، تتمثل في تلك المكتبة الغنية لفقهاء المذاهب الأربعة وغيرها، هي حصيلة جهود مضية مخلصه، تكونت خلال قرون طويلة. وإذا كان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى - مثلاً - قد توفي عام أربع ومائتين¹، وهو إمام مذهبه؛ وكان شمس الدين الرملي² الذي إليه وإلى ابن حجر الهيتمي¹

¹ محمد بن إدريس الشافعي الهاشمي المطلبي القرشي رحمه الله تعالى إمام المذهب الشافعي أحد مذاهب أهل السنة الأربعة ولد بغزة عام 150 للهجرة وتوفي بمصر عام 204 هـ كان بارعاً في اللغة والأدب والشعر، وكان فقيهاً ومحدثاً وكان حادّ الذكاء - عن الأعلام للزركلي.

² محمد بن أحمد بن حمزة شمس الدين الرملي فقيه مصر في عصره، ومفتيها، ولد بالقاهرة بمصر عام 919 وتوفي بما عام 1004 هـ - عن الأعلام للزركلي

مآل الفتوى في المذهب الشافعي، قد توفي عام أربع وألف للهجرة؛ وكان علماء هذا المذهب من طبقة الأصحاب والمجتهدين في المذهب، وطبقة المرجحين بين الأقوال والوجوه فيه يحققون ويمحصون، إلى أن جاء عصر المفتين، الذين يمثلون الثمرة اليانعة لتلك الجهود المباركة، ليوضحوا الحكم الفصل في المسائل. فإن ذلك يعني أن السلف لم يكونوا مجرد أتباع يسلّمون بكل ما قال إمامهم، بل كان العالم منهم، وهو الملتزم بالقواعد العامة لإمامه، كثيراً ما يختلف معه في الحكم. وهذا يعني أن مذهب محمد ابن ادريس الشافعي ظل ينمو ويحقق طيلة ثمانية قرون. مما أنتج لنا ثروة علمية عظيمة، تتمثل في مئات المجلدات، وأن هذا المذهب قد حُققت أقواله ومحضت مسائله، وفق القواعد التي وضعها إمامه، حتى بلغت درجة عالية من التحقيق والتدقيق. و إنما ذكرت هنا مذهب الإمام الشافعي على سبيل المثال، والأمر كذلك في المذاهب الأخرى.

لذلك فإنه ليس من حق الأجيال الحاضرة أن تعطل هذا التراث الغني عن أداء وظيفته، في إقامة نظام للحياة والعلاقات المختلفة، كما أمرها بذلك خالقها؛ على نحو يحقق العدل والسعادة والطمأنينة. كما أنه ليس من حقنا أن ندع هذا الصرح التشريعي الشامخ يقف عند الحدود التي تركها لنا سلفنا الصالح، بل علينا أن نتابع الجهد في إتمام بنائه، ليلي حاجة عصرنا، كما لبي حاجة العصور السالفة، وعصرنا عصر التطورات السريعة والمثيرة.

على أن للأخذ بفتاوى السلف ضوابط لا ينبغي الخروج عنها، ولعل في مقدمتها أن يكون الرأي المتبع معتمداً بالنظر إلى قواعد مذهبه. إذ إن تصيد الأقوال الضعيفة والمردودة يمكن أن يخرج بنا عن ضوابط الشريعة، ويميع حدودها، ويغدو سبباً للتفلت من أحكامها.

كما لا بد من الإشارة إلى أن الإجهادات التي وصل إليها السلف إما أن تكون مبنية على نصوص، أو على أعراف أو على مصالح. أما ما بني على نصوص فلا سبيل إلى تبذله. وما كان مبنياً على أعراف فيمكن أن يتبدل بتبدل العرف الذي يستند الحكم إليه. وكذلك الحكم المبني على مصلحة مرسله يتبدل الحكم بتبدل وجه المصلحة التي بني عليها.

أما النقطة الثانية : فنتناول بيان معنى اشتراط أن يكون أعضاء هيئة الفتوى من المتخصصين الأكفاء:

إن النبي ﷺ قال فيما رواه النسائي وأبو داود وابن ماجه : (عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تَطَبَّبَ وَمَنْ يُعْلَمُ مِنْهُ طَبُّ قَبْلِ ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ)

¹ أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الأنصاري الشافعي ولد عام 909 هـ وتوفي بمكة عام 973 هـ فقيه مصري ولد في محلة أبي الهيثم وإليها ينتسب، تعلم في الأزهر . له: تحفة المحتاج من أجل ما شرح به منهاج الإمام النووي، والمنهاج القويم في شرح مسائل التعليم لبافضل الحضرمي. وله الزواجر عن ارتكاب الكبائر.

مما لا شك فيه أن اقتحام المرء لمجال لا معرفة له بفنونه، ولا دراية له بأصوله أمر مرفوض . وإذا كان النبي ﷺ قد حمل من مارس التطبيق عن غير دراية ضماناً نتاج سوء عمله، فإن هذا يسري إلى كل الاختصاصات. و يقتضي هذا من باب أولى أن يحال بين من ليست له دراية بالعلم الشرعي ومعرفةً بأصوله وقواعده وبين التصدي لإصدار الفتاوى فيه.

قد يقول قائل : كلنا مسلم، وهذا ديننا، فلماذا يحال بيننا وبين التحدث في مسأله العملية. أعتقد ان الجواب على هذا الكلام واضح لكل منصف بل لكل عاقل. إن المسلم مكلف بمعرفة ما يجب عليه من أمور عقيدته وعبادته ومعاملاته، مما يلزمه ويمارسه خلال حياته. ومعرفته لذلك فرض عين لما هو مقدمٌ عليه، على وجه الفورية فيما ترتب وجوبه عليه، وعلى التراخي فيما لم يجب عليه بعد، أو لم يقدم على ممارسته بعد. وثمة إشكالات تعترضه أحياناً، مما لا يتكرر عادة، وعندئذ يطالب بالسؤال عنه عندما يتعرض لذلك، عملاً بقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون). وإنما يسأل العلماء الذين تفرغوا لتعلم أحكام هذا الدين وتعليمه في شتى التخصصات العلمية: من فقه وأصول وتفسير وحديث وعقيدة وأخلاق وتزكية، ... الخ

وإن المتخصص في فن من الفنون لا يعاب عليه عدم معرفة دقائق الفنون الأخرى، وإنما يعاب عليه أن يخوض فيما لا دراية له فيه، ويتحمل مسؤولية الخطأ الذي يرتكبه نتيجة تجاوزه لما هو من اختصاصه.

وكما أن القوانين تمنع من لا يحمل المؤهل العلمي من ممارسة الفن الخاص به، بأن يمارس الهندسة وهو لم يدرس علومها، أو يمارس الطب وهو ليس بطبيب، فكذلك لا يحق لمن لم يدرس الشريعة بصورة تؤهله لمناقشة القضايا الاجتهادية فيها أن يدعي ما ليس له.

لذا فإنه لا بد أن يثبت من تصدى للفتوى أنه مؤهل لذلك علمياً ، ويجب أن توضع الشروط والضوابط التي تضمن تحقيق ذلك. أما ما ذكره العلماء من اشتراط أن يكون المفتي مجتهداً ، فقد ورد في الموسوعة الفقهية من شروط المفتي: (الاجتهاد وهو : بدّل الجهد في استنباط الحكم الشرعي من الأدلة المعتبرة ، لقوله تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم يُنزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون)، قال الشافعي فيما رواه عنه الحطيب : لا يحل لأحد أن يفتي في دين الله، إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله : بناسخه ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، وتأويله وتنزيله ، ومكيبه ومدنيته، وما أريد به. ويكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ، ويكون بصيراً باللغة ، بصيراً بالشعر ، وما يحتاج إليه للسنة والقرآن ويستعمل هذا مع الإنصاف، ويكون مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار ، وتكون له قريحة بعد هذا ، فإذا كان هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام ، وإذا لم يكن هكذا فليس له أن يفتي . اهـ . وهذا معنى الاجتهاد . ونقل ابن القيم قريباً من هذا عن الإمام أحمد . ومفهوم هذا الشرط : أن فتياً العامي والمقلد الذي يفتي بقول غيره لا تصح

إن هذا الشرط يؤكد أهمية المؤهل العلمي فيمن يتصدى للفتوى. وإذا كان شرط الاجتهاد بضوابطه ليس من السهل توافره اليوم، بحيث يؤدي الدور المطلوب منه؛ مما يعني عدم وجود مرجعية إفتاء يتحقق فيها الشرط المطلوب لسبب أو لآخر. لذلك فإن من الممكن أن نذهب في **مصطلح الفتوى** مذهباً آخر، بحيث يفيد مجرد إخبار الفقيه بالحكم الفقهي من مرجعه، ملتزماً في ذلك: المعتمد من المذهب الذي يتبعه. وقد يكون قادراً، مع ذلك، على نقل الحكم الفقهي المعتمد في المذاهب الأخرى، ومناقشة الأدلة وفق منهج الفقه المقارن. ولكن ذلك كله لا يعني أنه يتصف بالقدرة على الاجتهاد.

على أنه يمكن أن يكون المرء مجتهداً اجتهاداً جزئياً في مسألة من مسائل الفقه، أو في باب من أبوابه. فإن كان كذلك، فإن لنا أن نعتد فتواه ضمن ذلك الجزء الذي يمكنه أن يجتهد فيه.

يمكن ان نقول إن الفتوى في مدلولها اليوم إنما تعني مجرد نقل الفقيه للحكم المعتمد من مذهبه في المسألة

المطروحة.

إنني هنا لا أدعي إغلاق باب الاجتهاد، ولكي أريد أن يكون إطلاق هذه الكلمة دقيقاً حيث أطلقت، لئلا يدعي متطفل ما ليس له، فيجعل من ذلك ذريعة ليرتفع في شرع الله وفق هواه، وهو غريب عن الفقه فضلاً عن الاجتهاد. والله تعالى يقول: (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب . إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) وإن الذي يتصدى للفتوى، وهو غير أهل، يتجرأ على أمر في غاية الخطورة. كيف لا، وهو يخبر عن الله تعالى من غير دليل ولا برهان.

إننا اليوم في أشد الحاجة إلى وجود علماء أكفاء، لديهم من فقه النفس والمؤهلات العلمية ما يجعلهم قادرين على النظر في مستجدات القضايا، وما أكثرها اليوم، للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح والدقيق، الذي لا يميل إلى هوى، ولا يزيغ إلى شهوة نفس.

النقطة الثالثة التي أريد أن أفق عندها هي: موقع الخبراء من هيئة الفتوى:

أعني بالخبراء هنا المراجع المختصة في غير العلوم الشرعية، والذين نحتاج إليهم لتوضيح بعض الجوانب الضرورية التي يعتمد عليها في بيان الحكم الشرعي. وأذكر مثلاً لذلك: بأن يُسأل الأطباء المختصون ما إذا كان المرض الذي أصيب به المستفتي يضر الصوم بصاحبه أم لا؟ أو أن يُسأل الكيميائيون والصيدال ما إذا كانت جميع أنواع الكحول مسكرة أم لا، من أجل الحكم بنجاستها مثلاً؟ أو بالرجوع إلى علماء الفلك حول قضية ثبوت رؤية الهلال، وهل تلزم رؤيته في بعض البلاد سائر البلاد؟

إن هؤلاء الخبراء يعدون مرجعاً مهماً للفقهاء من أعضاء هيئات الفتوى، إذ يبيّن هؤلاء الفقهاء الكثير من الأحكام الشرعية على الرؤية التي يعرضها الخبراء.

إلا أن هؤلاء الخبراء لا ينبغي أن يكونوا محكمين في الحكم الشرعي الذي يعتمد على دراية فقهية. إنما يقتصر دورهم على توضيح الأمور المتعلقة باختصاصهم العلمي. والذي يعدّ أساساً للحكم الشرعي الذي يصدره أعضاء هيئة الفتوى، بناء على القواعد الواجب التزامها من أسس الاجتهاد في الحكم الشرعي.

وأخيراً النقطة الرابعة: هل يجب أن تصل الهيئة إلى رؤية واحدة في كل مسألة تطرح؟

أعرض المسألة هنا من خلال جانبين، الجانب الأول: هل يجب أن تصل الهيئة إلى رؤية واحدة؟

والجانب الآخر: كيف تصل الهيئة إلى الفتوى التي تعتمدها؟

إن اختلاف الاجتهادات في المسائل غير المنصوص عليها أمر قائم في فقهاء الإسلام، ومألوف في المذهب الواحد. وهو أمر جرى في عهد الصحابة رضوان الله عليهم. فليس في اختلاف آراء العلماء أي مشكلة، ما دامت تلك الآراء صادرة عن أصحابها بناء على أساس علمي و استدلالٍ منهجٍ سليم.

وهذا الاختلاف مظهر من مظاهر مرونة النص من جهة، كما أنه استنهاض للكفاءات العلمية المتخصصة في هذا المجال، لتدلي بدلوها، وتغني المسائل المطروحة بالبحث. وما دامت الآراء الصادرة مؤيدة بأدلتها؛ فإنه لدى النقاش لا بد أن تضيق زاوية الاختلاف إلى حدٍ بعيد. أو لعلها أحياناً تتلاشى.

فإذا انتهت هيئة الفتوى إلى قرار متفق عليه فنلك خير نتيجة يأملها المرء ...

ولكن الاتفاق على المسائل الظنية والاجتهادية ليس حتماً في كل ما يعرض. فلقد ظلت كثير من المسائل موضع اختلاف في حكمها عند العلماء. وهذا، كما ذكرت، ليس أمراً سلبياً في طبيعة الفقه الإسلامي. ولا يعني الخصومة أو التنازع. بل هو مظهر تعاون للوصول إلى الفهم الأفضل. وقد تمسك البعض لرأيه ردحاً من الزمن، ثم وجد في الرأي الآخر محرراً من الحرج الذي وقع فيه، فمضى يتبعه.

إنني أرى أن اختلاف وجهات النظر في المسألة الواحدة ظاهرة إيجابية، ما دامت الآراء مستندة إلى أدلة وقواعد علمية سليمة، لا إلى عصبية وتشبث معاند.

وقد ألفت هيئات الفتوى أن تصدر أحكامها في القضايا التي تطرح بعد تصويت، وتأخذ برأي الأكثرية. وأنا أتخفظ على هذا الأسلوب. فالحكم الشرعي لا يتبع في صحته الأكثرية أو الأقلية؛ إنما يستمد قوته من الدليل والبرهان الذي يستند إليه. فإن أمكن أن يصل المتحاورون إلى اتفاق فذاك، وإلا فإن رأي فريق لا ينبغي أن يلغي رأي الآخرين. والحق في المسائل لا يتبع رأي الأكثرية، إلا في صورة الإجماع الذي يعتبر دليلاً مستقلاً بشروطه.

والذي أراه أن يتضمن قرار هيئة الفتوى الآراء كلها منسوبة إلى أصحابها.

وتتضمن محاضر الجلسات تفاصيل المناقشات والأدلة التي اعتمد عليها كل فريق.

إنني أعتقد أن تضمن قرار هيئة الفتوى لجميع الآراء، منسوبة إلى أصحابها، يكسب الهيئة ثقة أكبر بها من قبل أعضائها، ومن قبل المهتمين بمتابعة قراراتها.

خصائص الفتوى

لقد قام هذا الدين على أسس من الواقعية والتيسير ورفع الحرج. فالله تعالى يقول في كتابه العزيز: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) سورة البقرة: 185 ويقول: (ما جعل الله عليكم في الدين من حرج) سورة الحج: 78 كما يقول: (يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً) سورة النساء: 28

ولكن هذا التيسير قد رسم الشارع حدوده، ولم يدع أمره لأهوائنا. لذلك فهو منضبط بقواعد وأسس لا يجوز تجاوزها. وفرق كبير بين تساهل غير منضبط، وبين تيسير له قواعده وضوابطه.

ومن مظاهر التيسير المنصوص عليها:

- إسقاط وجوب صلاة الجمعة بعذر المرض والسفر ونحو ذلك¹.
- التخفيف عن المريض في الصوم بالترخيص بالإفطار ثم قضاء صيامه بعد شفائه، وإذا كان عذره لا يرجى زواله فقد رخص له بأن يبذل فدية من صدقة مالية بسيطة بدلاً من صيامه².
- والتخفيف عن المريض الذي لا يستطيع أن يتوضأ أو أن يغتسل، عند وجود موجب للغسل، بأن يتيمم³.
- تخفيف أداء الصلاة على المسافر سفرًا طويلاً مقدراً بمسافة معينة فما فوقها بقصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين. وجواز جمع صلاتي وقتين في وقت إحداهما، بما سموه جمع تقديم أو جمع تأخير، بأن يصلي المسافر الظهر والعصر في وقت الظهر معاً، أو أن يصليهما في وقت العصر معاً⁴.
- الترخيص بأكل المحرم أو شرب المحرم عند التعرض لخطر الموت بشدة جوع أو عطش أو نحو ذلك؛ عملاً بقوله تعالى (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فلا جناح عليه).

¹ انظر مراقي الفلاح: 486 مغني المحتاج للشريبي: 1/276 الروض المربع للبهوتي: 114

² الهداية للمرغيناني: 1/91 عمدة السالك: 167 الروض المربع: 173

³ انظر مراقي الفلاح للشرنبلالي: 152 الشرح الصغير للدردير: 1/180 عمدة السالك: 44 كشاف القناع للبهوتي: 1/165

⁴ انظر عمدة السالك: 114 والشرح الصغير للشيخ أحمد الدردير: 1/487 والروض المربع: 111

- الترخيص للمريض غير القادر على القيام في صلاته أن يصلي جالساً، فإن لم يستطع فمضطجعاً فمستلقياً.. الخ، والتيسير على المسافر أن يصلي النوافل دون الفرائض جالساً، وعدم اشتراط استقباله القبلة بل تكون قبلته وجهة سفره¹.

ولكن هذا التيسير المنصوص لا يسوغ لأحد القول بالترخيص بترك الصلاة، أو جمع صلاتين لم يرد النص بجمعهما. إن ثمة قواعد وضوابط يجب التزامها في ذلك.

كما أن تغير الأحكام له مجاله، فليست كل أحكام شريعتنا قابلة للتغيير. ثمة ثوابت ثبتت بمقتضى قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) وبمقتضى انقطاع الوحي.

كما أن هذه الشريعة قامت على مراعاة جلب المصالح ودرء المفاسد. والمصالح إما ان تكون معتبرة شرعاً، ومنصوصاً على الأخذ بها. وإما أن تكون ملغاة، لا يعتد الشارع بها. وإما ان تكون مصالح لم يرد نص باعتبارها ولا بإلغائها.

ويمكن عرض مثال للمصالح المنصوص عليها، والمتمثلة بالمقاصد الكلية الخمسة التي هي مدار الأحكام الشرعية كلها، بتشريع النكاح وتحريم الخمر...

ويمكن ذكر مثال للمصالح الملغاة التي لم يعتد الشارع بها: بتحريم الربا، إذ حرّمه الشارع على الرغم مما يبدو من أنه باب للكسب.

وثمة مصالح لم يرد نص باعتبارها ولا بإلغائها، وهي تلك التي تسمى (المصالح المرسلّة) والتي بنيت عليها كثير من الأحكام الشرعية. لأنها تندرج تحت مقاصد الشريعة وإن لم يرد نص باعتبارها ولا بإلغائها.

ويمكن ذكر الأمثلة التالية للاجتهادات المصلحية:

1- لقد جمع القرآن بناء على رؤية لمصلحة حفظ الدين، مع أنه ليس ثمة أي نص يوجب ذلك أو يمنعه مباشرة، ولا شك أن جمع القرآن ونسخه من أهم ما يحقق مصلحة حفظ الدين².

2- وأمر عمر رضي الله عنه برسم نظام لبناء مدينة الكوفة، حدد فيه عرض شوارعها، فجعل سعة الطريق المنهج أربعين ذراعاً، ولما دون ذلك ثلاثة وعشرين ذراعاً، وللأزقة سبعة أذرع. وأمر أن يكون بناء بيوتها من

¹ انظر ما ذكره العز بن عبد السلام حول المشاق الموجبة للتخفيف في كتابه: قواعد الأحكام ج2 ص 7 ط المكتبة التجارية الكبرى

² انظر صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن. الحديث رقم 4701 و4702 و: البرهان في علوم القرآن للإمام محمد بدر الدين الزركشي : ج1 ص233، وكذلك ص: 235 من الجزء نفسه.

اللبن،¹ وغير ذلك من النظم المهمة لإصلاح شأن هذه المدينة بما يحقق مصلحة سكانها، بناء على المصلحة المرسله التي لم يرد نص باعتبارها ولا بإلغائها.

3- ما أفنى به سيدنا عمر رضي الله عنه من قتل الجماعة بالواحد إذا تواطؤوا على قتله. لأن مصلحة الزجر التي شرع القصاص لتحقيقها لا تتحقق بغير ذلك. وتلك الفتوى ليست واردة بنصها في الكتاب الحكيم، ولا في السنة المطهرة، وهذا مما يندرج فيما يسمى بالسياسة الشرعية.

كما أنها لا تخالف النص الذي تضمن قتل القاتل قصاصاً، دون التعرض للجماعة إذا قتلوا.²

فالمصلحة بحد ذاتها مصدر تستمد منه الشريعة بعض أحكامها ضمن ضوابط محددة.

الثواب والمتغيرات في الفتوى والاجتهاد:

وثمة أحكام بنيت على متغيرات تتغير بتغيرها، كما أشرت قبل قليل. فما بني على عرف يتغير بتغير ذلك العرف. فقد ذهب العلماء في قواعد الشهادة وشروطها إلى اشتراط العدالة، ومن مقومات العدالة عدم ارتكاب ما يخل بالمروءة، ثم بينوا أن مسألة ما يخل بالمروءة يعود تقديرها إلى العرف السائد. فما يكون مخالفاً بالمروءة في عرف مجتمع ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر. قال الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله تعالى في شرح الروض: (الشَّرْطُ الْخَامِسُ الْمُرُوءَةُ وَهِيَ تَوْفِي الْأَدْنَسِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِ الْمُنْهَاجِ كَأَصْلِهِ الْمُرُوءَةُ تَخْلُقُ بِخُلُقِ أَثْمَالِهِ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ لِأَنَّهَا لَا تَنْضَبُطُ بَلْ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْبُلْدَانِ)³ وكذلك فإن الحكم المبني على مصلحة، إذا تبدل وجه المصلحة فيه لسبب ما، فافتضى تغيير الأحكام المبنية على المصلحة الأولى، فإن الحكم يتبدل بتبدل تلك المصالح.

فتحديد عرض الطريق اقتضته مصالح فرضتها طبيعة وسائل النقل وكثافة السكان في ذلك العصر، وقد تقتضي الظروف المعاصرة بتبدل وسائل النقل وتطورها، وتزايد الكثافة السكانية أن تتبدل النظم التي اقتضت تحديد عرض الشوارع وأنظمة السير فيها مثلاً.

ووجود سجلات قضائية تضبط واقعات الزواج وما يترتب عليها أمور مستحدثة قضت بها المصالح.

وإن إنشاء المصارف الإسلامية اليوم يجسد إمكان تحقيق المصالح المعاصرة دون اللجوء إلى مخالفة المبادئ الشرعية، إجمالاً. ودون الاضطرار لمخالفة النصوص. بل لقد أثبتت هذه المصارف أنها متميزة في نجاحها - على

¹ انظر البداية والنهاية للحافظ ابن كثير: ج:7 ص:75

² نهاية المحتاج للرملي: 15-14/7 والأمر للشافعي: 7/88 وانظر ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية: د. محمد سعيد رمضان البوطي: 149-148

³ شرح الروض للشيخ زكريا الأنصاري: كتاب الشهادات - باب أهلية الشهادة ، الشرط الخامس : المروءة (نسخاً من برنامج الجامع للفقه الإسلامي).

الرغم من كل المحاولات لعرقلة سيرها، وتشويه صورتها، وكونها لا تزال في مرحلة النمو الأولى - ولقد أثبتت جدارتها دون أن تمارس في حركتها التنموية والاستثمارية الأنشطة المحرمة شرعاً. وهي في طريق التطور إلى ما هو أفضل بإذن الله.

والعلماء المعاصرون لهم اليوم مجامعهم الفقهية¹ التي يقومون من خلالها بتداول الرأي في مستجدات القضايا، للنظر في حكمها الشرعي، وفق القواعد الشرعية المقررة. وعملهم هذا يندرج فيما يسمى بالمصطلح المعاصر: بالاجتهاد الجماعي الذي يتم من خلال حوار علمي جاد، ينتهي إلى قرارات تلي المصالح المستجدة، ولكن بصورة منضبطة بقواعد علمية، وأسس صحيحة. لا تعطل النص ولا تخرج على القواعد.

وبعد فإني أرجو ان أكون قد وفقت لبيان أهم أصول الفتوى المعاصرة، وأبرز خصائصها. وأن يكون في هذه الورقة ما يخدم هدف هذا المؤتمر المبارك، في خدمة شريعتنا الغراء والنهوض بأمر ديننا. وان يتقبل الله تعالى

مني ومنكم إنه سميع مجيب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



¹ ثمة مجامع عدة: منها مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومقره في جدة، المملكة العربية السعودية. ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ومقره مكة المكرمة، ومجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف، والمجمع الفقهي في الهند.